مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 905 - 925

واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي

The reality of the New Security Threats Facing Algeria in the African Sahel

تاريخ الإرسال: 2021/02/12 تاريخ القبول: 2021/05/22

توفيق بوستي *Boucetti Toufik*
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة قالمة *University of Guelma*
boucetti.toufik@univ-guelma.dz
إسماعيل بوقنور * *Ismail Bouguennour*
مخبر الدراسات القانونية البيئية
جامعة قالمة *University of Guelma*
Bouguennour.ismail@univ-guelma.dz

ملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق هشاشة في العالم، حيث تجمع ما بين التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الإرهاب، تنظيمات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها)، والتهديدات الأمنية التماثلية(المشاكل المتعلقة بطبيعة تكوين الدولة بالمنطقة، على غرار إشكالية الدولة الفاشلة والمشكلة الإثنية، فضلا عن الأزمة الليبية) وما ينجم عن كل ذلك من تأثيرات على الأمن القومي الجزائري.

لذلك يحاول هذا المقال التركيز بالدراسة على رصد وتحليل تأثير التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري، هذه التهديدات التي تعاني منها الجزائر والنابعة من المنطقة تتميز بالتمدد والإنتشار، مما يخلق تداعيات أمنية خطيرة، كما أن المنطقة هي منطقة أزموية نتيجة إحتوائها على العديد من الأزمات الأمنية الملتهبة، والتي تؤثر على بقاء وإستقرار دول المنطقة ككل، وتعمل على تسهيل تدخل الأطراف الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الجريمة المنظمة ؛ المشكلة الإثنية؛ الساحل الإفريقي؛ التهديدات الأمنية الجديدة.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The Sahel region is one of the most fragile in the world, combining asymmetric security threats (terrorism, organized crime organizations in all its forms) and analogue security threats (problems related to the nature of state formation in the region, such as the problem of the failed state and the ethnic problem, as well as the Libyan crisis) and the consequent effects on Algerian national security.

This article therefore tries to focus on monitoring and analysing the effects of new security threats in

the Sahel region on Algerian national security, where we have concluded that the security threats suffered by Algeria emanating from the region are characterized by expansion and proliferation, which creates serious security implications, and that the region is a crisis region because it contains many inflamed security crises, which affect the survival and stability of the region's systems as a whole, and facilitate the intervention of external parties.

Keywords: *Algeria; New Security Threats; organized crime; ethnic problem; Sahel; New Security Threats.*

مقدمة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي إحدى المجالات الجيو –سياسية التي تثير إهتمام الفواعل الإقليمية والدولية ومراكز البحوث والدراسات في الوقت الحالي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على خلاف ما كانت عليه قبل حقبة الحرب الباردة، حيث كانت منطقة مهمّشة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالإهتمام الدولي الجديد، وإرتباط مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي نتجت عن العولمة وتعددية المخاطر، أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية، نتيجة إنعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي وتوافر الإمكانات الإقتصادية، إضافة إلى تأثير النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، وكذا الشبكة العنكبوتية للتحديات الأمنية.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي، منطقة قابعة على توترات أمنية مختلفة: سياسية وإقتصادية وإجتماعية، جعلها تشير إلى هشاشة أمنية طبعت أغلب الوحدات المكونة لها، والتي تعرف عجزا وظيفيا ومؤسساتيا بما يعزز من إمكانية الإنكشاف الإستراتيجي للتهديدات ذات الطبيعة التماثلية واللاتماثلية القادمة من العمق الصحراوي والساحلي، فضلا عن المعضلات الجيوأمنية والتحديات متعددة الأبعاد التي باتت تشهدها المنطقة، كل ذلك جعل منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بإنفجار الأمن على عدة مستويات من الوطني إلى الإقليمي، وعجل من ظهور المعضلة الأمنية كنتيجة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ومنه يمكن طرح التساؤل المركزي التالي: **كيف تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟**.

ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- كيف يؤثر الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري؟

- كيف يؤثر نموذج الدولة الفاشلة على الأمن القومي الجزائري ؟

- كيف تؤثر النزاعات الإثنية والإنفصالية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟

- ما هي تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري؟

- **أهداف الدراسة:** يهدف هذا المقال إلى رصد جملة التهديدات الأمنية الجديدة، المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي والمؤثرة على الأمن القومي الجزائري، في ظل تحالف الجماعات الإرهابية مع تنظيمات الجريمة المنظمة الناشطة في المنطقة، إلى جانب تحليل وتوضيح تأثير نموذج الدولة الفاشلة المنتشر في الساحل الإفريقي، فضلا عن تأثير الأزمة الليبية والنزاعات الإثنية والإنفصالية على الأمن القومي الجزائري.

- **منهجية الدراسة:** لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف وسرد وتحليل مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المؤثرة على الأمن القومي الجزائري، إلى جانب المنهج التاريخي عبر الإستعانة بمختلف المحطات التاريخية ومختلف الأحداث لمساعدتنا على فهم الموضوع، فضلا عن المنهج الإحصائي بواسطة تحليل التهديدات بلغة الأرقام على غرار تجارة المخدرات وغسل الأموال..، والمنهج المقارن من خلال مقارنة تأثيرات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري.

المحور الأول: تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

تُواجه الجزائر العديد من المخاطر والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، على غرار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات وظاهرة الإرهاب الدولي...، الناتجة عن منطقة الساحل الإفريقي.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أولا: التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

يُعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أبرز وأقدم تنظيم إرهابي في المنطقة، وقد إنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي أعلنت إنضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن سنة 2006، وفي 27 جانفي 2007 تأسس رسميا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة الجزائري يحيى أبو الهمام، متخذا من منطقة الساحل الإفريقي مجالاً لها، في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي يميزها، وفي ظل عدم وجود أي قوة عسكرية أو سياسية تسيطر عليها بإعتبارها صحاري فارغة وممتدة الأطراف.

وبالنظر للضربات القوية التي تعرضت لها من قبل الجيش الجزائري، قررت قياداتها البحث عن مناطق تكون فيها محمية من هذه الضربات، وتوفر لها الأنصار والتمويل وحركة التنقل في ممارسة نشاطها، وهو ما وجدته في الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي[1].

2- حركة أنصار الدين:

تنشط هذه الحركة في شمال مالي بعد تأسيسها في سنة 2012، وتعتبر نفسها الممثل والمتحدث الرسمي بإسم أبناء المنطقة الذين يعانون التهميش والإقصاء على كافة المستويات، نتيجة لوجود نخب حاكمة فاشلة متحالفة مع قوى غربية هدفها الإستيلاء على ثروات البلد، لذلك فإن سياسة حركة أنصار الدين هي الإصلاح عبر تنمية المنطقة، ومعالجة الأزمات التي خلفتها هذه النخب الحاكمة، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والوسائل المستخدمة في ذلك، ومقاتلة كل من يعارض إنتشار الإسلام حسبهم[2].

ويتزعم حركة أنصار الدين "الشيخ إياد أغ غالي الملقب بأسد الصحراء"، وهو منحدر من مدينة كيدال وينتمي إلى قبيلة "إيفورا" المتفرعة عن قبيلة "إيرياكان"، وهو الزعيم السياسي والعسكري للحركة، وقد كانت له تجربة طويلة في حركة أزواد الشعبية، مما مكنه من معرفة الصحراء الشاسعة ونوعية رجالها وطبيعة مناخها معرفة دقيقة، إضافة إلى إطلاعه على تاريخ الطوارق[3].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

3- حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة:

ظهرت كحركة مسلحة في الصحراء الجزائرية في النصف الأول من سنة 2006، وسمت نفسها بحركة أبناء الصحراء من أجل العدالة، حيث تكمن خطورتها في أن عناصر التهديد هذ المرة من أبناء المنطقة وفي داخل حدود الجزائر، وبأنها لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة تظهر حركة مسلحة من أبناء الصحراء الجزائرية تتبنى العمل المسلح ضد السلطة كوسيلة لتحقيق أهدافها ومطالبها، والجناح السياسي لها يقوده المدعو"دارمون عبد السلام"، أحد أبرز الناشطين سابقاً في "حركة المواطنة من أجل أبناء الجنوب"، والتي حوكم وسجن أفرادها في ورقلة بعد أحداث فيفري، عشية زيارة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للولاية في إطار الإنتخابات الرئاسية.[4]

4- جماعة بوكو حرام:

جماعة أهل السنة والجهاد المعروفة بالهوسية بإسم بوكو حرام أي التعليم الغربي حرام، وهي جماعة إسلامية نيجيرية مسلحة، تدّعي العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، كما أن معظم وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ترجح بداية ظهور بوكو حرام إلى عام 2002، غير أن جذورها التاريخية الحقيقية تعود إلى عام 1995 حيث تأسست على يد محمد يوسف، وتعتبر هذه الجماعة كل ما هو غربي منافيا للإسلام، كما ترى في النفوذ الغربي في المجتمعات الإسلامية أصل الضعف الديني لدى هذه المجتمعات[5].

وقد ولّد إنتشار الحركات الإرهابية في المنطقة إرتداد إستراتيجيا وأثرا مباشرا على الجزائر، فضلا عن التدهور الأمني وتصاعد حدة النشاط الارهابي المتصل بمختلف النشاطات الإجرامية المتاخمة لحدودها، فإن الإتصال الهيكلي والعضوي لمختلف هذه الأعمال بالجماعات الإرهابية الناشطة والمتمركزة قياداتها في الجزائر، ما كان له إلا أن يزيد من رفع درجات إنعكاسها وتأثيرها على ترتيبات ومتطلبات بناء أمنها الوطني[6]

<u>ثانيا: الإتجار غير المشروع بالمخدرات</u>

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها، كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشارها

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة8 % من مجموع التجارة العالمية حسب ما جاء في تقارير الأمم المتحدة، كما أن الإتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم مختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الإقتصاد ومستواه في تلك الدول، فالضرر الإقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام بدقة، نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها، مما يؤدي إلى القول بأن لتجارة المخدرات النصيب الأوفر في الجريمة المنظمة، وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى[7].

كما أن منطقة الساحل تمثل بالنسبة للجزائر المعبر الرئيسي لمادتي الكوكايين والهروين، التي تعبر الجزائر بإتجاه أوروبا قادمة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، عن طريق خليج غينيا الذي يعتبر أهم معبر في إفريقيا والعالم ككل لهاتين المادتين.

وقد أشارت آخر الدراسات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة، المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، إلى أن حجم التجارة العالمية للمخدرات، ومختلف العقاقير الممنوعة قد تجاوز 800 مليار دولار سنويا، إضافة ما يفوق 120 مليار دولار من الأموال التي تدرها تلك التجارة في أسواق المال العالمية، من خلال المصارف والبنوك عبر العالم[8]، حيث تمثل تجارة المخدرات ما نسبته 70% من مداخيل التنظيمات الإجرامية[9]، ولهذا نجد أن جلها تشتغل بتجارة المخدرات أو تتعاون معها[10].

ثالثا: الإتجار بالأشخاص:

ويقصد بتعبير الإتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم، أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد، أو بالقوة أو بإستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الإستغلال، ويشمل كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة، كالخدمة قصرا أو الإسترقاق l'esclavage أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الإستعباد أو نزع الأعضاء"[11].

عملت الأمم المتحدة على بروتوكول جديد عام 2000، ألا وهو بروتوكول الأمم

المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر – خاصة النساء والأطفال – وذلك ليكون مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل لتعاون دولي، من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها.

رابعا: الإتجار بالأسلحة

إن تزايد الأزمات وتفاقم المشاكل في منطقة الساحل الإفريقي، ساهم بشكل كبير في إنتشار العديد من الأخطار والتهديدات، خاصة ما يتعلق منها بالإتجار بالأسلحة الخفيفة، التي تتدفق عبر حدود منطقة الساحل الإفريقي إلى المنطقة المغاربية.

ويعد مدى إنتشار السلاح من قبل هذه الشبكات التي تتاجر وتهرب الأسلحة مستغلة الأوضاع الثورية، إلى الوصول لعدة مناطق كدول المغرب العربي، مما جعلها تواجه مشاكل على المستوى الأمني جراء الجوار الجيوإستراتيجي، إذ تتعاظم مصائب أنشطة هذه الشبكات، بالوقوف وراء حادثة عين أميناس(تيقنتورين) في الجنوب الشرقي الجزائري، التي وقعت في 16 جانفي 2013، عندما حاولت جماعة إرهابية متكونة من ثمانية جنسيات (كندا، مصر، موريتانيا، فرنسا النيجر، الجزائر، ليبيا، مالي)، إستهداف قاعدة الغاز بتيقنتورين والتي تمثل حوالي 72 ٪من صادرات الجزائر، ونتج عنها حصر 130 أجنبي داخلها، لكن الجيش الجزائري تمكن بكل إحترافية من القضاء على 32 إرهابي[12]، وقد ثبت كذلك إستخدام مسدسات ليبية في الإغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة، بواسطة الأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا[13].

وذكر التقرير الأمني للخبير الإستراتيجي أحمد ميزاب "رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة"، أن إشتعال الحدود البرية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي يسمح بتسلل المسلحين من الجزائر وتونس والبلدان الإفريقية إلى ليبيا، وأن السلاح المنتشر في هذا البلد سيكون هو عنوان الأزمة القادمة، لأن التوصل إلى حل سياسي بين الأطراف الليبية لا ينبغي بالضرورة إحتواء كل هذا الكم من السلاح المتزايد في الإنتشار، وأن كل دول المنطقة ستكون عرضة لهذه التركة،

لاسيما وأن هناك من ينافس الحكومات على الأسلحة، الأمر الذي يعيق أي عملية تطهير للمنطقة من السلاح بما يتطلب عقودا من الزمن وتعاونا كبيرا فيما بينهما.

ويضيف التقرير الأمني أن إنهيار نظام القذافي في ليبيا خلف وراءه حوالي 20 مليون قطعة سلاح، تدفقت على نطاق واسع في المنطقة وأنضافت إليه ما بين مليونين إلى ثمانية ملايين قطعة، تم توريدها من طرف تنظيمات ودول داعمة للنشاط المسلح، لضرب إستقرار المنطقة ككل وليس ليبيا فقط.

خامسا: غسيل الأموال

يعرف المشرّع الجزائري جريمة تبييض الأموال بأنها: "تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء وتمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات، أو مساعدة أي شخص متواطئ في إرتكاب الجريمة الأصلية، أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات، أو مصدرها، أو مكانها أو كيفية التصرف فيها وحركتها، والحقوق المتعلقة بها مع العلم أنها عائدات إجرامية "[14].

لقد جاء هذا التعريف شاملا لكل حالات التمويه التي تطال الأموال، التي يكون مصدرها غير مشروع، وحتى الأموال التي يتحصل عليها أي شخص لمساعدة المتورطين في النشاطات المشبوهة، أو في إخفاء الأموال العائدة عن نشاطات إجرامية.

وتُعدُّ عائدات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال، إذ تبلغ قيمة الأموال الناتجة عن المخدرات والتي يتم غسلها 200 مليار دولار سنويا[15].

سادسا: الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر، والقادمة من منطقة الساحل الإفريقي نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وإرتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة كالتهريب وتجارة السلاح والإتجار في النساء والأطفال وتجارة المخدرات، والتزوير في الوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض الأموال، بالإضافة إلى الأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها[16].

والملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة غير الشرعية بشكل رهيب، عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا، ولعل الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين، والمشاكل الإجتماعية الناجمة عن هؤلاء

الأفارقة، دفع الإتحاد الأوروبي لممارسة الضغوط على دول العبور كالجزائر والمغرب، على غرار تعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الإختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة وطول الحدود بين الجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرون يحلمون بالوصول إلى الضفة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر، خاصة وأن المنطقة شهدت تغييرات مناخية قوية وتقلبات مع هطول أمطار غير منتظمة، كما تعرضت لتناقص سقوط الأمطار الحاد من الجنوب إلى الشمال، حيث يُبيّن مؤشر بالمر لشدة الجفاف، أن الساحل لايزال يعاني من الجفاف[17].

إن دراسة أو تحليل حركيات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي يقودنا إلى حقيقتين[18]:

الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية والثانية خارجية نحو أوروبا، والتي ظهرت بشكل أساسي بعد التسعينات، ومازالت هذه الحركية موجودة لحد اليوم على حدود الدول التي تشهد نزاعات وصراعات وتوترات سياسية، كوفود اللاجئين على طول حدود دولتي التشاد والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

المحور الثاني: التهديدات الأمنية التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي جملة من التهديدات الأمنية، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: نموذج الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف الدولة الفاشلة حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنها: "الدول التي حدث فيها إنهيار للقانون، والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات، وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة، وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن"[19]، فهذه الرؤية تربط الفشل الدولاتي بالصراع الإثني والحروب الأهلية.

بالمقابل قدم ويليام زارتمان تعريف الدولة الفاشلة وأضاف إليه عناصر شملت: "عدم فاعلية الحكومة المركزية، وتأكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها، وإنتشار حالة من عدم إحترام القانون وغياب النظام"[20].

وبالمقابل تتميز الدولة الفاشلة وفق وجهة النظر السياسية بثلاث خصائص

أساسية[21]:

- وجود حالة من العنف الداخلي ومشاكل ذات نشأة داخلية،

- الإنهيار الداخلي للنظام والقانون، بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي،

- السمة الوظيفية، والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي، والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وإن وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع.

كما يمكن طرح ثلاث سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي، الذي تعاني منه دول الساحل الإفريقي كمالي والنيجر، والتي يمكن حصرها في[22]:

- الضعف في الإطار العام للدولة، بسبب ضعف الترابط على المستوى الإجتماعي، بحيث تدفع مخاطر التفكك الإجتماعي إلى إنتقاله إلى مستويات أخرى (إقتصادي، سياسي...)

- إمكان إنتشار وإنتقال التفكك من المستوى الإجتماعي إلى مستوى الوحدة، تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم

-يصبح الإستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر، حين تكون هناك معارضة للشرعية السياسية للسلطة القائمة، في ممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبي والمادي.

كما يربط دونالد بوتر Donald Potter بين الدولة الفاشلة وغياب القدرة على تحمل مسؤولياتها إتجاه مواطنيها، والتي تتضمن أداء الوظائف المتعلقة بتوفير السلع السياسية مثل الأمن والصحة والتعليم والفرص الإقتصادية والحكم الراشد، والنظام العام والقانون والبنى التحتية الأساسية مثل النقل والإتصال"[23]، لذلك فإن الدول الفاشلة تتسم بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة، ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب القوات الحكومية التمرد المسلح التي تقف وراءه المعارضة.

وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان والتمرد المدنيين، لكن تعريف الدولة الفاشلة لا يقترن بدرجة العنف بل يرتبط بطابع إستمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه

الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالإستقلال مثلاً، حيث يتمظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية فتتدهور مستوى المعيشة، وبالتالي تضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها[24].

تضم منطقة الساحل الإفريقي عددا من الدول الفاشلة التي تعاني جملة من الأزمات السياسية والإقتصادية والمجتلامعية، نتيجة لفشلها في مشاريع التنمية والتحديث والتطوير مما يجعلها عاجزة عن مواجهة التحديات الخارجية[25]، حيث يرجع هذا الفشل في عدم قدرة الدولة على تحقيق سلطتها على أراضيها، وخلق توليفة حديثة مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة لجميع المواطنين.

من جهة أخرى فقد حدد باري بوزان ثلاث أبعاد للإشارة إلى ضعف الدولة، تتمثل في[26]:

1- الإفتقاد إلى مصادر الشرعية.

2- العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.

3- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون إستثناء.

وهو ما ينطبق على دول الساحل الإفريقي التي تفتقد معظم نظمها السياسية للشرعية السياسية، كنتيجة لنظمها المغلقة وعجزها الجزئي أو شبه الكامل على مراقبة إقليمها، وخاصة الدول التي مستها موجة الإحتجاجات الشعبية على غرار ليبيا، أو مالي بفضل تنامي المطالب الإنفصالية من طرف أقلية الطوارق، أو ضعف الهياكل المؤسساتية في دول الساحل بالنظر لطبيعة نظمها الحاكمة.

ورغم ذلك فإن دول الساحل الإفريقي تواجه مجموعة من التحديات تقف في وجه عملية بناء الدولة وفقا لما يلي[27]:

1- التحديات السياسية:

كطبيعة الأنظمة السياسية (غياب الشرعية السياسية)، الأبنية السياسية والدستورية، وضعف المشاركة السياسية، وإنعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهو

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

إحدى السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الإفريقي، وهي الفرضية الأخرى التي تنفي جدوى الديمقراطية فيها، ناهيك عن إستمرار تأثير المؤسسة العسكرية كعامل حاسم في إدارة عملية الإنتقال السياسي، وذلك كما كشفت عنه عدة إنتخابات جرت في كل من النيجر ومالي وحتى موريتانيا، على الرغم من تبني هذه الدول الديمقراطية.

2- التحديات العسكرية والأمنية:

كثرة الإنقلابات، والحروب الأهلية والصراعات الإثنية التي عرفتها دول الساحللا على غرار تمرد الطوارق والحرب في نيجيريا والسودان وساحل العاج، والتي غالبا ما كانت نتيجة للحرمان بشقيه السياسي والمادي، أو نتيجة مواجهة الهوية العرقية للهوية الوطنية، إلى جانب نفقات حساب برامج التنمية، وزيادة في حجم الإنفاق على التسلح.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في: مشكلة الإتجار بالسلاح، وظاهرة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات وتبييض الأموال.

3- التحديات الإقتصادية:

دول الساحل مصنفة كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية، في ظل فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة وتعملق الفشل الإقتصادي.

ولا ننسى هنا العوامل الإقتصادية وضعف مؤشرات التنمية، وتصاعد حركة التفاعلات الإقتصادية والدولية، وإتساع الهوة بين الشمال والجنوب، إضافة إلى برامج التصحيح والتكيُّف الهيكلي المنتهجة من طرف المؤسسات الدولية، التي أحدثت شرخاً كبيراً في فلسفة المواطن الإفريقي، إلى جانب فكرة الرفاهية وتقديم الخدمات الإجتماعية في إطار السياسات العامة، بغية تحقيق العدالة والمساواة الإجتماعية.

فضلا عما يعرف بإقتصاد الحرب وما يحدثه من إنعكاسات محفزة على تفجر النزاعات، ومساعدة على إستمرار حالات الإنقسام وعدم الإستقرار، وإفراز بيئة من اللاأمن تغيب فيها سلطة الدولة، وتظهر فيها فواعل جديدة على غرار الأعمال الإرهابية ونشاطات الإجرام المنظم والإتجار بالأسلحة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى معضلة الفشل الدولاتي.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

4- التحديات الإجتماعية والثقافية:

يبرز الفقر الذي يسيطر على معظم دول المنطقة بنسب مرتفعة ومختلفة وكذلك الأمية، فدول الساحل تعاني من نقص في قدرات إستيعاب الأعداد الراغبة في التعلم، أما التحديات الثقافية فتتمثل في التركيبة الإجتماعية التي تهيمن على الدولة في إفريقيا، واللاعقلانية واللافعالية اللتين تميز إدارة عملية التنوع الديني، واللغوي والإثني في دول الساحل.

ثانيا: النزاعات الإثنية والإنفصالية في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي العديد من التوترات والأزمات الأمنية، المرتكزة على التعدد الإثني والعرقي خصوصا مع تدخل الأطراف الخارجية فيها على غرار دارفور وتشاد وأزمة الطوارق في كل من مالي والنيجر، كنتيجة لغياب الإنسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها هذه المنطقة، ولا سيما أن لكل جماعة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها وديانتها الخاصة، فضلا عن معاناتها من الفقر والتهميش، الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية في غاية الصعوبة والتعقيد[28]، فمشاكل التعدد الإثني تشكل مصدر تهديد أمني جديد للدولة يحفز الصراعات العرقية، النزاعات عبر الحدودية، مشكلة اللاجئين، التمييز، إنتهاك حقوق الأقليات[29].

خاصة وأن أقلية الطوارق تعاني صعوبة كبيرة في الإندماج المجتمعي، وهي تحرَم التوزيع العادل للثروة والإستفادة منها، وتفتقر إلى أدنى شروط البنى التحتية التعليمية والصحية بما يحفظ عيشهم وكرامتهم، وهذا ما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهاناً أمنياً بمنطقة الساحل الإفريقي، وبخاصة إذا تم ربطها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، التي أصبحت تجد في هذه المنطقة مناخاً ملائماً لممارستها نتيجة لهشاشة الدولة، وعدم قدرتها على توفير أدوات الضبط[30].

وما يزيد من تعميق المشكلة الإثنية ظاهرة الإستقطاب السياسي للإثنيات، التي تؤدي إلى النزاعات الإثنية كنوع جديد من النزاعات الحديثة ذات الطابع الداخلي، التي تخص الدولة مع أنها في الغالب تأخذ طابعا إقليميا أو دوليا، جراء ما يسميه

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

"جوزيف ناي" بالحساسية والإنجراحية، والتي تميز دول الجنوب ومنها دول الساحل الإفريقي جراء مشكل الحدود، بإعتباره أهم مصادر التهديد للأمن والسلم في إفريقيا عموما، بالنظر إلى تاريخ التقسيم الجغرافي الإحتلالي من طرف القوات الغازية الأوروبية في مؤتمر برلين وبعدها، وبالنظر إلى أن هذه الحدود لم تأخذ بعين الإعتبار التشكيلة الإجتماعية والتركيبة الإثنية لهذه المجتمعات، وهو ما أثر على طبيعة التفاعلات بين دولها، وجعل من هذه المناطق نقاط توتر إقليمية خاصة عندما تكون الحدود طويلة، أين تشكل مدخل لضعف البيئة الجيوسياسية والجيوأمنية للدول، أو عندما تكون مستويات التوافق السياسي بين الدول المتجاورة ضعيفة، وهو ما يفسر لنا سرعة إنتقال الأزمات الإثنية وإنتشارها[31].

ترجع هذه النزعات الإثنية في المنطقة والإحتمالية المتزايدة لحدوث النزاعات إلى غياب التكامل الوطني والإنسجام الإجتماعي، فقد كان للمستعمر دور كبير في الوقوف في وجه هذه الأقليات بإستعمال القوة، وفي تفجير وإعادة بعث تلك المطالب والأطماع الإنفصالية، بعد خروجه وترك التأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية المتوارثة، وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل، إثنيات، وحتى بعض الدول) هضماً لحقوقها التاريخية والسيادية.

كما عانت دول منطقة الساحل الإفريقي من إشكالية "بناء الدولة القومية" بسبب إنتشار الولاءات الفرعية والقبلية والإثنية والعرقية، وهو ما تجلى في الأزمة المالية، نتيجة التهميش والإقصاء ومن ثم صعوبة الإندماج في الدولة الوطنية، إلى جانب ضعف وفشل الدولة في تحقيق سياسات تنموية، وتحقيق وظائفها وحماية الإقليم والمواطنين، وتوفير المتطلبات الضرورية للحياة، وكذلك لطبيعة النظام السياسي التسلطي، وإخفاق الدولة في السياسات التنموية والإقتصادية[32].

مما أدى إلى إنتشار الرشوة والفساد وسياسة الإقصاء والتهميش، مما إنعكس على شعور هذه الأقلية بعدم الإنتماء، ومن ثم مطالبتها بالإنفصال عن الدولة المركزية وإقامة دولة تستوعب الخصوصية الثقافية والإثنية لها، تفتح لها باب المواطنة والمشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى توجس وتخوف دول الجوار الجغرافي من إمكانية إنتشار عدوى المطالب الإنفصالية إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى ليبيا والنيجر وموريتانيا

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والجزائر، مما أدى بهذه الأخيرة للتدخل كوسيط لحل الأزمة سريعا.

ثالثا: الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية

يعتبر روبرت روتبرج الدولة المنهارة نسخة متطرفة (متقدمة)من الدولة الفاشلة، وهي تعبير عن فراغ كامل للسلطة في إقليم جغرافي محدد، وعند التعامل مع فشل /إنهيار الدولة هناك بعدان أساسيان ينبغي أخذهما بعين الإعتبار، بعد داخلي وبعد خارجي، يعكس البعد الداخلي عدم إستقرار مجتمعي، عجزا مؤسساتيًا وبشكل خاص أزمة هوية ناشئة، أما البعد الخارجي فيعكس إتجاها نحو الإنتشار المكاني patial **diffusion** للتهديدات الأمنية، الناشئة من عدم الإستقرار الداخلي، إلى دول مجاورة، الترابط بين هذين البعدين هو ما يفسر حقيقة أن فشل الدولة بلا شك ظاهر معدية، وكلما تطور فشل الدولة إلى إنهيار للدولة كلما تفاقمت هذه العدوى[33]، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية سواءا على مستوى البعد الداخلي أو الخارجي.

وترجع هذه الأزمة بالأساس إلى تغيّر النظام السياسي في ليبيا، نتيجة موجة الإحتجاجات الشعبية في دول شمال إفريقيا (تونس، مصر، سورية)، مما أدى إلى كشف الغطاء عن ضعف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية في إطار الصورة النمطية لليبيا القذافي، وظهور الخلافات المحلية على الهوية والطاقة والموارد في ليبيا الجديدة، غير أن إنتشار الأسلحة الثقيلة مع حدود رخوة فتح جبهة جديدة من اللاإستقرار في ليبيا والمنطقة ككل[34].

ومما زاد من تعقيد الأزمة الليبية بروز الهويات الفرعية والقبلية، على حساب الهوية القومية الجامعة، وإنتشار السلاح بأيدي الجماعات المسلحة المرتبة بالإنتماء القبلي لا الوطني المركزي، وسط تنافس وصراع وتعارض الأجندات الجهوية – القبلية والإقليمية والدولية، خاصة وأن ليبيا تزخر بالموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول، مما جذب إليها الإهتمام الدولي وجعلها مسرحا لنفوذ مختلف القوى الإقليمية والدولية، خصوصا وأن النظام السياسي الليبي السابق بقيادة الراحل معمر القذافي عمل على التلاعب بدول الجوار والجماعات-الطوارق مثلاً –لتحقيق نفوذه الشخصي خارج الحدود الوطنية.

كما أن فشله في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية، وتعمّده خلق الصراع بين مناطق

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المركز والأطراف وتهميش المناطق الشرقية، وإضعاف الجيش لمنع ظهور منافسين محتملين بناءً على ذلك، فإن رفْع المتظاهرين منذ بداية الإحتجاجات الشعبية 2011 العلم الوطني السابق لليبيا، مثّل ليس فقط الرغبة في العودة إلى نموذج مناطق الحكم الذاتي (طرابلس، برقة، فزان) في عهد السنوسي 1951-1969، ولكن مطالبة بنغازي بإعلان الفدرالية هو التمثيل الحقيقي للإنتماءات الجغرافية والهويات، ودعوة ضد التهميش الذي كان متعمداً للمناطق الشرقية سابقاً، وبخاصة كون بنغازي العاصمة السابقة في إطار المملكة الليبية[35].

وبالمقابل يمكن رصد جملة من الأسباب التي تقف وراء تفجر وإستمرار الأزمة الليبية، والتي يمكن إجمالها في[36]:

1- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال حكم العقيد القذافي، الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعاتها،

2- تكديس السلاح في البلاد وتهريبه وإنتشاره، مما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على إمتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءاتها،

3- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، وبإتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط نظام القذافي،

4- تزايد البعد القبلي والعشائري وإنخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية، التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا،

5- بروز الثنائية بين ليبيراليين وإسلاميين، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى،

6- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية،

لقد تدخلت الكثير من العوامل لتأجيج وإستمرار الإنقسامات السياسية والأمنية للأطراف الليبية، يأتي في مقدمتها نقل الخلافات السياسية إلى وسائل الإعلام عبر تبادل الإتهامات والقذف المتبادل بالخيانة والعمالة والإرهاب، وغيرها من المضامين الإعلامية المغذية لحالة الإستقطاب السياسي، لذلك فبالرغم من جولات الحوار التي تمت داخل ليبيا، مثل إجتماع غدامس –الذي جمع ممثلين من المؤتمر الوطني الليبي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والبرلمان المنتخب، وأطراف أخرى-في شهر فيفري 2015، إلا أن حالة الشك وعدم الثقة هي التي إستمرت في السيطرة على العلاقات السياسية بين الأطراف الليبية، لكن من ناحية أخرى كانت خطوة إجتماع غدامس غربي ليبيا صحيحة في إتجاه تثبيت مبدأ الحوار السياسي، في معالجة الخلافات السياسية وبناء النظام التعددي فيما بعد مرحلة نظام معمر القذافي، خاصة وأن جلسات الحوار قد تم تنظيمها برعاية الأمم المتحدة[37].

ولكن رغم كل تلك الجهود المبذولة من الأطراف الإقليمية والدولية، إلا أنه لم يتم التوصل لتسوية سلمية للأزمة الليبية، بفضل إستمرار سيطرة منطق إستخدام العنف العسكري، من أجل تحقيق مكاسب ميدانية تزيد من ثقل هذا الطرف أو ذاك، أو بفعل تداخل أدوار مختلف الأطراف بناءا على تعارض المصالح بينهما ودعم كل منهما لفصيل سياسي دون الأخر، مما عمل على تغذية الصراع إستنادا لأسس جهوية قبلية، من أجل السيطرة على السلطة وإقصاء الأطراف الأخرى، ففشل مساعي التوافق الليبي الليبي في حل الأزمة الأمنية، تحكمه مجموعة متغيرات أهمها التجارة غير المشروعة للسلاح، وبالتالي فالمدخل الحقيقي لمعالجة الأزمة يكمن في إعادة مراجعة مفهوم الأمن وما يرتبط به من سياسات أمنية، حيث يؤكد روبرت مكنمار على أنَ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها بمصادر تهديدها، ومواجهتها مع ربطه بمفهوم الأمن الإنساني، الذي ينطلق أساسًا من رفاهية الإنسان مقابل بقاء الدولة[38].

خاتمة:

تواجه الجزائر تهديدات أمنية جديدة، نابعة من منطقة الساحل الإفريقي تهدد أمنها القومي، تتعدد ما بين إنتشار الجماعات الإرهابية، خاصة بعد ظهور الأزمة المالية والليبية، وإنتشار السلاح على نطاق واسع، كنتيجة للفوضى الأمنية وعدم الإستقرار السياسي، وعدم القدرة على مراقبة الحدود الطويلة نسبيا، وتنوع تنظيمات الجريمة المنظمة، حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر المعبر الرئيسي لمادتي الكوكايين والهروين، بإتجاه أوروبا قادمة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، عن طريق خليج غينيا الذي يعتبر أهم معبر في إفريقيا.

فضلا عن ذلك، تعاني دول المنطقة من عدة تحديات سياسية وعسكرية وأمنية

وإقتصادية، لها إنعكاسات أمنية على دول المنطقة بشكل عام وعلى الجزائر بشكل خاص، خصوصاً مع تدخل الأطراف الخارجية المرتكزة على غياب الإنسجام الداخلي، والتعدد الإثني وعدم الإستقرار السياسي والإنفلات الأمني، ولا سيما أن لكل جماعة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها وديانتها الخاصة، وهو ما إنعكس على أزمة بناء الدولة فيها.

أما فيما يخص نتائج الدراسة فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- تتميز التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر، والنابعة من منطقة الساحل الإفريقي بالتمدد والإنتشار، مما يخلق تداعيات أمنية على دول الجوار وبالأخص على الجزائر.

2- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة أزموية، من خلال إحتوائها على العديد من الأزمات الأمنية الملتهبة، والتي تؤثر على بقاء وإستقرار نظم المنطقة من جهة، وعلى تدخل الأطراف الخارجية من جهة أخرى.

3- نظرا لحجم التأثيرات الأمنية لهذه التهديدات المنبعثة من هذه المنطقة، التي تعد بمثابة العمق الجيوسياسي للجزائر، لا بد أن تسعى هذه الأخيرة لوضع إستراتيجية وطنية وإقليمية بالتنسيق مع دول الجوار الإقليمي، من أجل مواجهتها.

الهوامش والمراجع:

(1)- *Alain Rodier, «Le Sahel, terrain de jeu d'Alquaida au Magreb Islamique (AQMI) », Note d'Actualite, N°172 ,(Centre Français de Recherche sur le Renseignement), Mai 2009,p2*

(2)- *Mohammed Mahmoud Abd al Ma'ali ,«Al-qaeda and its allies in the Sahel and the Sahara»,(reports), Aljazeera Center for Studies, 01 May2012,p06*

(3)- دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي(1999-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 154

(4)- نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 73.

(5)- *Sisani, boko haram history , ideas and rerolt, the constitution, vol 11, n 04, 2011, p27*

(6)- قصار الليل جلال، لقريعي هشام، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الأمن الجزائري، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة سوق أهراس، العدد 2، ديسمبر 2018، ص231

(7)- نفس المرجع، ص 156

(8)- مؤسسة المنشورات العسكرية، "مكافحة الإتجار بالمخدرات في العالم: تجند دولي لمواجهة تهريب السموم"، مجلة الجيش، عدد 612، يوليو 2014، ص 50.

(9)- عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات: شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة سياسات عربية، عدد 8، نيسان/ أبريل 2014، ص ص 84-85.

(10)- نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 89.

(11)- سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعهاساته على الأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاحدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص113

(12)- فيروز مزياني، العقيدة العسكرية اجلزائرية في ظل حتديات البيئة اإلقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، المجلد 07، العدد 2، جوان 2020، ص ص 547-548

(13)- موقع الجزيرة، تقرير حول انتشار السلاح والتعقيدات الأمنية في أفريقيا، تاريخ التصفح 2021/01/20 سا30: 16، على الرابط:

www.aljazeera.net/reports/2014/10/2014/1021161119511573.htm

(14)- الياس قسايسية، التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الاقليمية الراهنة-الإرهاب والجريمة المنظمة-، رسالة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص241

(15)- عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 85.

(16)- نبيل بويبية، مرجع سابق، ص 91

(17)- انظر: ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2008-2010، ص 95

وكذلك: العايب صرية، كواشي عتيقة، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد2، جوان2020، ص240

(18)- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 74

(19)- غراهام ايغانز، جيفري نويهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: سليم حميدان. مركز

الخليج للأبحاث [. د.م.ن].1997.

[20]- *For more look at: cojanu and popesco, analysis of failed states some problems of definition and mea surement, p 115*

[21]- سميرة شرايطية، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 55

[22]- شاكر ظريف، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء – ربيع 2014، ص 94

[23]- سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، 2015-2016، ص 71

[24]- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي، العدد 422، ابريل/نيسان 2014، ص 62

[25]- نفس المرجع، ص 54

[26]- شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 72

[27]- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص ص 73-74

[28]- خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء – ربيع 2014، بيروت، ص 27

[29]- عتيقة كواشي، أمال بلغالم، الحوكمة الأمنية العالمية: دراسة مستويات حوكمة عمليات بناء السلام تبعا للنواعات الاجتماعية الممتدة –مشاكل التعدد الاثني، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 13، جويلية 2018، ص278

[30]- عربي بومدين، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، المستقبل العربي، شباط/فبراير 2017، العدد 456، ص 131

[31]- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 76

[32]- خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 28

[33]- محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، مداخلة مقدمة في يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل، جامعة تيزو وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (*CERI*)، باريس والمعهد الدانماركي للدراسات الدولية (*DIIS*) كوبنهاغن، 26 فيفري 2014، ص6

(34)- مصطفى دلة أمينة، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، شتاء ربيع 2016، ص 116

(35)- نفس المرجع، ص 117

(36)- فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص ص 12-13

(37)- صورية زواشي، منطقة أمن شمال أفريقيا في ظل الأزمة الليبية: التحديات والتداعيات 2011-2015، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الإقليمية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 304

(38)- بلغالم أمال، صالح زياني، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، العدد 8، جانفي 2016، ص 54

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X